# أفريقيا

تحتوي القارة الأفريقية (الشكل ١)، التي تتكون من ٥٨ بلداً ومنطقة (انظر الملحق)، على نظم بيئية شديدة التنوع. وتمثل القارة ١٤ في المائة من عدد سكان العالم. وتمثّل غابات الإقليم التي تشغل مساحة قدرها ٦٣٥ مليون هكتار ٢١,٤ في المائة من مجموع أراضيها. وتوجد في حوض الكونغو ثاني أكبر كتلة متصلة من الغابات الاستوائية (الشكل ٢).

## عوامل التغير

### العوامل السكانية

لقد زاد عدد سكان أفريقيا من ٤٧٢ مليوناً في عام ١٩٨٠ إلى ٩٤٣ مليوناً في عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ١,٢ مليار بحلول سنة ٢٠٢٠ (الشكل ٣). وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوي آخذ في الهبوط (من ٢,٥ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠ إلى معدّل متوقع قدره ٢,١ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٠)، فإن الزيادة في الأعداد المطلقة تعني حدوث مزيد من الضغط على الموارد.

وأفريقيا آخذة في التحضّر بسرعة. فبحلول عام ٢٠٢٠، سيكون نحو ٤٨ في المائة من مجموع سكانها حضريين. ولكن، باستثناء معظم شمال أفريقيا، ستظل أفريقيا ريفية إلى حد كبير في العقد المقبل وما بعده. ومن المتوقع أن يزيد عدد سكان الريف بمقدار ٩٤ مليوناً خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٢٠.

وسيظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤثر على الموارد البشرية والمالية لعدد من البلدان (الإطار ١).

### الاقتصاد

في عام ٢٠٠٦، كانت أفريقيا تستحوذ على نحو ٢,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومنذ عام ٢٠٠٠، تحسَّن وضعها الاقتصادي بوجه عام. فقد ارتفعت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي فيها من ٢,٣ في المائة في المتوسط خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، بحيث بلغ ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ (IMF, 2008). ومن المرجح أن تستمر معدلات النمو المرتفعة في الأجل المتوسط (الشكل ٤). ولكن، على الرغم من تزايد نمو إجمالي الناتج المحلي، يظل نصيب الفرد من معدل نمو الدخل منخفضاً بسبب النمو السكاني (ما عدا في جنوب أفريقيا).

**الشكل ١** التقسيم الإقليمي الفرعي المستخدم في هذا التقرير

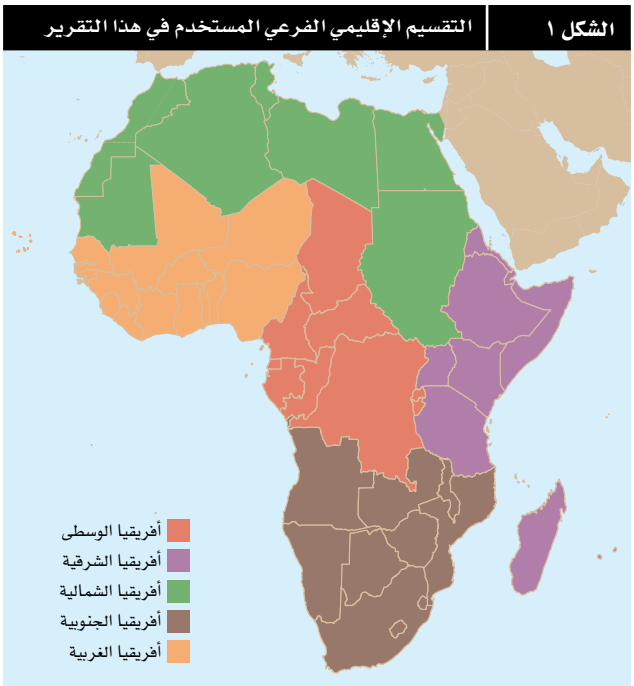


**الشكل ٢** حجم الموارد الحرجية

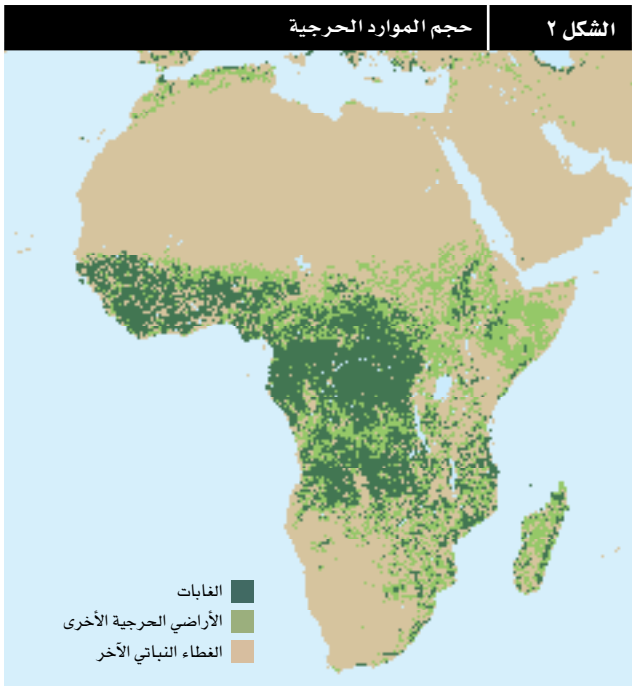


**ملاحظة:** انظر الجدول ١ الوارد في الملحق للاطلاع على قائمة البلدان والمناطق بحسب الإقليم الفرعي.

**الشكل ٣** عدد السكان

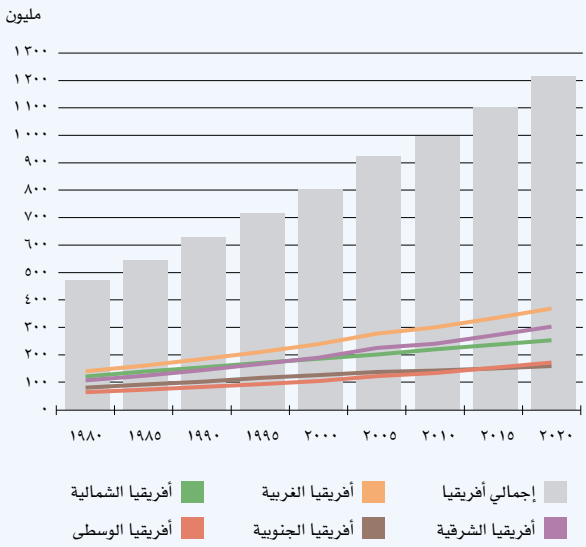


**المصدر:** UN, 2008a.

**الشكل ٤** إجمالي الناتج المحلي

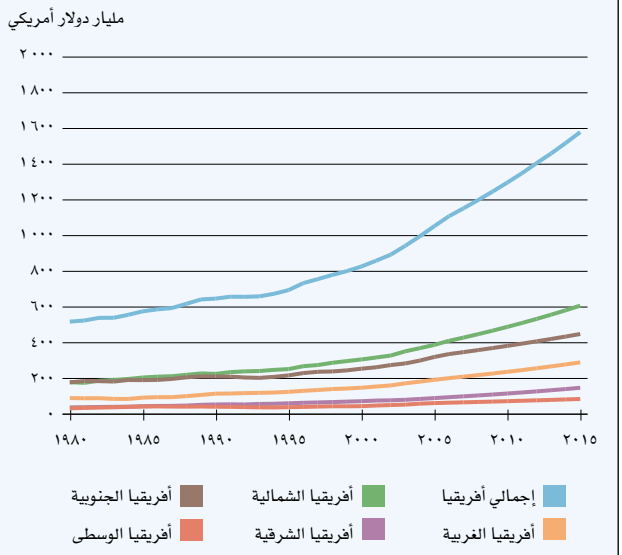


**المصادر:** استنادا إلى UN, 2008b; World Bank, 2007a.

**الإطار ١** تأثيرات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- هبوط شديد في الموارد – البشرية والمالية – يقلل المتاح للاستثمارات طويلة الأجل
- زيادة الاعتماد على المنتجات الحرجية، لاسيما تلك التي يسهل جمعها
- فقدان المعرفة التقليدية
- نقص اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، مما يقوّض القطاع الحرجي بتأثيره على جميع القطاعات الأساسية مثل الصناعات الخشبية، البحوث، التعليم، التدريب، الإرشاد وإدارة الغابات
- زيادة تكاليف الصناعة بسبب التغيُّب وارتفاع فواتير العلاج
- انخفاض استثمارات القطاع العام في القطاع الحرجي، بالنظر إلى أن أغلبية الحكومات سيتعين عليها أن تخصص قدراً كبيراً من ميزانياتها للرعاية الصحية ولمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

**المصدر:** FAO, 2003a.

وما زال انخفاض المدخرات والاستثمارات المحلية، وتفاوت النمو، واختلال توزيع الدخل مدعاة للقلق. وطفرات النمو التي حدثت مؤخراً هي نتيجة جزئياً لارتفاع أسعار النفط وغيره من السلع الأولية.

وقد انخفضت حصة الزراعة في إجمالي القيمة المضافة من نحو ٢٠ في المائة في تسعينيات القرن الماضي إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. ولكن الزراعة حيوية لكسب العيش؛ فقد كانت تمثّل ٧٠ في المائة من العمالة الريفية في عام ٢٠٠٥. ونصيب الفرد من إنتاجية الزراعة منخفض للغاية مقارنة بالأقاليم الأخرى، وأدى هبوط الدخل الزراعي إلى زيادة الاعتماد على العمالة خارج المزرعة، بما يشمل جمع الحطب والمنتجات الحرجية غير الخشبية وإنتاج الفحم النباتي.

وقدر كبير من النمو الاقتصادي الذي تحقق في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٠ كانت تقف وراءه صادرات السلع الأولية إلى الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، ومن المرجح أن يستمر ذلك. وتواجه الصناعات في أفريقيا تحديات كبرى، لاسيما من تزايد المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. ومن المتوقع أن تظل مشاركة أفريقيا في الأسواق العالمية متفاوتة بسبب أوجه القصور في أطر السياسات والمؤسسات، والبنية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، وبسبب المناخ

الجدول ١

**مساحة الغابات: المساحة والتغير**

| الإقليم الفرعي | المساحة (١٠٠٠ هكتار) | | | التغير السنوي (١٠٠٠ هكتار) | | معدل التغير السنوي (٪) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٥ | ١٩٩٠–٢٠٠٠ | ٢٠٠٠–٢٠٠٥ | ١٩٩٠–٢٠٠٠ | ٢٠٠٠–٢٠٠٥ |
| أفريقيا الوسطى | ٢٤٨ ٥٣٨ | ٢٣٩ ٤٣٣ | ٢٣٦ ٠٧٠ | -٩١٠ | -٦٧٣ | -٠,٣٧ | -٠,٢٨ |
| أفريقيا الشرقية | ٨٨ ٩٧٤ | ٨٠ ٩٦٥ | ٧٧ ١٠٩ | -٨٠١ | -٧٧١ | -٠,٩٤ | -٠,٩٧ |
| أفريقيا الشمالية | ٨٤ ٧٩٠ | ٧٩ ٥٢٦ | ٧٦ ٨٠٥ | -٥٢٦ | -٥٤٤ | -٠,٦٤ | -٠,٦٩ |
| أفريقيا الجنوبية | ١٨٨ ٤٠٢ | ١٧٦ ٨٨٤ | ١٧١ ١١٦ | -١ ١٥٢ | -١ ١٥٤ | -٠,٦٣ | -٠,٦٦ |
| أفريقيا الغربية | ٨٨ ٦٥٦ | ٧٨ ٨٠٥ | ٧٤ ٣١٢ | -٩٨٥ | -٨٩٩ | -١,١٧ | -١,١٧ |
| **إجمالي أفريقيا** | **٦٩٩ ٣٦١** | **٦٥٥ ٦١٣** | **٦٣٥ ٤١٢** | **-٤ ٣٧٥** | **-٤ ٠٤٠** | **-٠,٦٤** | **-٠,٦٢** |
| **العالم** | **٤ ٠٧٧ ٢٩١** | **٣ ٩٨٨ ٦١٠** | **٣ ٩٥٢ ٠٢٥** | **-٨ ٨٦٨** | **-٧ ٣١٧** | **-٠,٢٢** | **-٠,١٨** |

**ملاحظة:** البيانات المعروضة تخضع للتقريب.
**المصدر:** FAO, 2006a.

الاستثماري والقدرة على المنافسة. وما زالت الأسواق الأفريقية صغيرة ومجزّأة، وإن كانت آليات التكامل الإقليمي والإقليمي الفرعي من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد بدأت تُثمر.

### السياسات والمؤسسات

تحقق مطالبة المجتمع المدني بالشفافية والحكم الرشيد تغيرات أساسية في أفريقيا. وتجد لامركزية السلطة والنُهج التشاركية في ما يتعلق بإدارة الموارد قبولاً أوسع. ولكن الصراعات تقوّض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عدد من البلدان.

ولمشاركة المجتمع المحلي في إدارة الموارد الطبيعية تاريخ طويل في أفريقيا، وقد ساعدت التغيرات السياساتية والقانونية التي حدثت في السنوات الأخيرة على تعجيل تفويض السلطات على صعيد لامركزي. ولكن القطاع الحرجي يواجه بعض الصعوبات المؤسسية المستمرة، مثل:

- ضعف الروابط بين القطاعات، بحيث تؤثر القطاعات ذات الأولوية العالية مثل الزراعة والتعدين والتنمية الصناعية والطاقة تأثيراً فعلياً على الغابات أكبر من تأثير سياسات الغابات؛
- أوجه عدم الاتساق في القوانين التي تحكم البيئة وتلك التي تحكم الاستثمارات؛
- سوء الحوكمة والفساد في بعض البلدان؛
- أوجه عدم اليقين المتعلقة بحيازة الأراضي، وضعف الأطر القانونية، والعوائق الأخرى التي تحول دون نشوء قطاع خاص قادر على المنافسة؛
- هبوط قدرة الوكالات الحرجية العامة، بما في ذلك مجالات البحوث والتعليم والتدريب والإرشاد.

### العلم والتكنولوجيا

باستثناء جنوب أفريقيا وبعض بلدان أفريقيا الشمالية، كان تطور العلم والتكنولوجيا في الإقليم بطيئاً نسبياً، وكان هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى ما يلي:

- انخفاض الاستثمارات في التعليم في مجال العلوم وفي البحوث؛
- ارتفاع حصة الأنشطة الاقتصادية الباقية في القطاع غير الرسمي، مما يكبح الاهتمام بالاستثمار في الابتكارات؛
- العجز عن تنمية واستخدام ما لأفريقيا من قاعدة قوية من المعرفة التقليدية للتعامل مع المشاكل الحديثة.

وعلاوة على ذلك، لا تميل البحوث والاستقصاء المنهجي إلى أن تندمج اندماجا كاملا في التخطيط للتنمية وصنع السياسات.

ولكن وسائل الاتصالات المتنقلة والإنترنت تحسِّن إمكانية الحصول على المعلومات.

ويعكس قطاع الغابات الوضع العام. إذ تلزم جهود كبيرة لإصلاح الإطار المؤسسي توخياً لتعزيز قاعدة القطاع الحرجي من حيث العلم والتكنولوجيا. وإلا، فمن المرجح أن تتجاوز أوجه التقدم الكبرى قطاع الغابات الأفريقي أو أن تعود بالفائدة في أفضل الأحوال على شريحة صغيرة فقط من السكان.

## السيناريو العام

سيكون للتطورات السياسية والمؤسسية أكبر تأثير على التوقعات المتعلقة بالقطاع الحرجي، وستكون هي المشكوك فيها إلى أقصى درجة (FAO, 2003a). وسيتوقف التحول الرئيسي– وهو تحوّل من شأنه أن يكون في صالح الإدارة المتوازنة والعادلة للموارد الطبيعية – على تحسُّن الكفاءة والمساءلة في القطاع العام؛ وزيادة الشمول والقدرة على المنافسة والشفافية في مؤسسات الأسواق؛ ووجود قطاع غير رسمي (أية ترتيبات خارج المجال العام ومجال الأسواق) يوفّر فرصاً لكسب العيش بالنسبة للفقراء، لاسيما حيثما يوجد افتقار إلى تلك الفرص في القطاع الرسمي. وبينما تجري تحسينات في هذا الاتجاه، ستلزم جهود كبيرة لتحقيق تحوّل حقيقي قبل عام ٢٠٢٠. وفي معظم الحالات، يبدو من الأرجح حدوث استمرار لمسار التنمية الحالي، أي سيناريو "سير الأمور كالمعتاد".

## التوقعات

### مساحة الغابات

على الرغم من أن أفريقيا تمثل ١٦ في المائة فقط من مساحة الغابات في العالم، فإنها خسرت خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥ نحو ٤ ملايين هكتار من الغابات سنوياً، أي ما يقرب من ثلث المساحة التي أُزيلت منها الغابات على صعيد العالم (الجدول ١). ويحدث معظم خسارة الغابات

**الشكل ٥** الأسباب المباشرة للتغير في مساحة الغابات في البلدان المدارية في أفريقيا، ١٩٩٠-٢٠٠٠

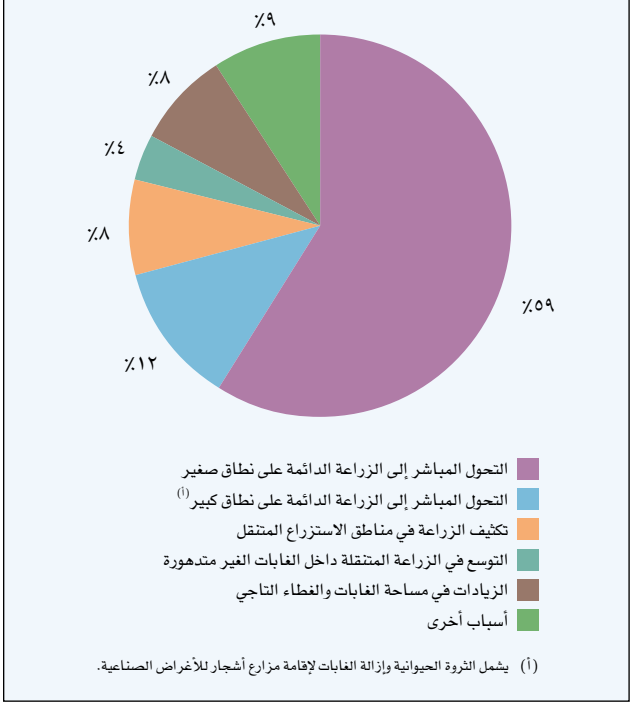


**المصدر:** FAO, 2001.

في بلدان توجد فيها مساحة غابات كبيرة نسبياً. وحتى الآن، كان تحويل الغابات إلى أراض للزراعة الدائمة على نطاق صغير هو المساهم الرئيسي في خسارة الغابات (الشكل ٥)، ولكن الاستثمار في الزراعة على نطاق كبير يمكن أن يصبح عاملاً رئيسياً من عوامل إزالة الغابات في المستقبل.

ومن المرجح أن تستمر خسارة الغابات بالمعدلات الحالية. وتزايد الطلب على الأغذية والطاقة، وارتفاع أسعارهما، يؤديان إلى تفاقم الوضع، لاسيما عندما تفتح الاستثمارات المتزايدة في البنية الأساسية مجالات جديدة. وسيكون أيضاً لتغير المناخ تأثير. فتزايد وتيرة حالات الجفاف، وتدني إمدادات المياه، والفيضانات، هي عوامل لا تقدر آليات التأقلم على مواجهتها على الصعيدين المحلي والقطري وتقوّض الجهود الرامية إلى إدارة الغابات إدارة مستدامة.

وبحسب الإقليم الفرعي، من المرجح أن تكون الصورة كما يلي:

- يمكن أن يساعد حدوث تحسُّن في الوضع الاقتصادي في شمال أفريقيا على الحد من الضغط على الأراضي، وأن يؤدي إلى انحسار الاتجاهات السابقة المتمثلة في إزالة الغابات، لاسيما في السودان. ولكن يمكن أن تكون للاستثمارات الخارجية في الزراعة على نطاق كبير، استجابة لارتفاع أسعار الأغذية ارتفاعاً حاداً، تأثير سلبي على الغابات.
- في شرق أفريقيا وفي أفريقيا الجنوبية، من المرجح أن يؤدي ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع الاعتماد على الأراضي، المقرون بنزاعات على استخدام الأراضي وبمحدودية فرص التنوع الاقتصادي، إلى زيادة الحد من مساحة الغابات.
- في أفريقيا الوسطى، قد يشجّع انخفاض الكثافة السكانية، ووجود مساحات كبيرة من الأراضي، وتحسُّن إمكانية الوصول إليها، على إزالة الغابات من أجل الزراعة التجارية والمعيشية. وقد يفضي تحسُّن قابلية الأنواع الأقل اتساماً بالطابع التجاري للتسويق إلى قطع الأخشاب بطريقة مكثفة وغير قابلة للاستدامة، لاسيما في سياق ضعف السياسات والمؤسسات.
- في غرب أفريقيا، من المرجح أن تُسفر سرعة نمو الطلب الحضري على الوقود الخشبي وتزايد الطلب الزراعي عن استمرار حدوث انخفاض في الغطاء الحرجي.

## إدارة الغابات

ما زالت الغابات الطبيعية هي المصدر الرئيسي للإمدادات الخشبية. وقد وجدت المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية (ITTO, 2006) أن نحو ٦ في المائة فقط من غابات الإنتاج الاستوائية الطبيعية ضمْن الغابات الدائمة لدى البلدان الأفريقية العشرة الأعضاء فيها هي التي تُدار إدارة مستدامة. فقوانين قطع الأخشاب وجمعها على نحو يترك تأثيراً أقل لم تطبَّق حتى الآن على نطاق واسع، فضلاً عن أن الاستثمار في إحياء المساحات التي قُطعت الأخشاب منها هزيل.

والقلق العالمي بشأن ضرورة الحصول على الأخشاب من مناطق تدار إدارة مستدامة يشجّع على تبنّي نظم إصدار الشهادات في أفريقيا. ولكن مدى إصدار الشهادات ما زال منخفضاً بسبب ارتفاع تكاليفه (الإطار ٢).

وبالنظر إلى احتمال أن يتحقق سيناريو "سير الأمور كالمعتاد"، من المتوقع أن يكون التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بطيئاً، بسبب ما يلي في المقام الأول:

- مناخ الاستثمار غير المواتي عموماً؛
- المعوقات المؤسسية والمالية والتقنية الشديدة التي تحول دون قدرة الإدارات الحرجية على إدارة امتيازات قطْع الأخشاب، التي كثيراً ما حدث توسّع سريع فيها لدرجة أن الحكومات لا تستطيع إنفاذ القواعد واللوائح ولا تستطيع تحصيل الدخل المحتمل تحصيلاً كاملاً؛
- الأنشطة غير القانونية والفساد؛
- السياسات والعقبات المؤسسية والتقنية والاقتصادية التي تحد من تبنّي الإدارة الجماعية للغابات على نطاق أوسع، ووجود اتجاه إلى نقل ملكية الغابات المتدهورة فقط إلى المجتمعات المحلية، التي تفتقر إلى القدرة الاستثمارية اللازمة لإعادة تأهيل تلك الغابات.

**الإطار ٢** إصدار شهادات الغابات في أفريقيا

من غابات العالم المصدّق عليها بشهادات، والتي تبلغ مساحتها ٣٠٦ ملايين هكتار (يونيو/حزيران ٢٠٠٧)، تمثل أفريقيا نحو ٣ ملايين هكتار (نحو ١ في المائة). وأغلبية غابات أفريقيا المصدّق عليها بشهادات هي غابات مزروعة، ويوجد نحو نصفها في جنوب أفريقيا.

**المصدر:** ITTO, 2008.

والعوامل المذكورة آنفاً تشجع جميعها على الاستغلال غير المستدام. وتبعاً لكيفية بناء القدرة المجتمعية، من المتوقع تحقيق قدر من التقدم في الإدارة المستدامة للغابات في غابات السافانا، لاسيما في شرق أفريقيا وأفريقيا الجنوبية، وإن كانت ستعيق ذلك المردودات المنخفضة من هذه الغابات.

وتمثل أفريقيا، بمساحة الغابات المزروعة لديها التي تقدّر بما يبلغ ١٤,٨ مليون هكتار (FAO, 2006b)، نحو ٥ في المائة فقط من مجموع مساحة الغابات المزروعة في العالم. وقُرابة ٣ ملايين هكتار فقط من مساحة الغابات المزروعة لديها كان الهدف منها هو الحماية، أما الباقي فقد كان لإنتاج الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية (ومنها مثلا الصمغ العربي). ويُنتج معظم الأخشاب في أفريقيا من الغابات الطبيعية؛ وجرى توظيف استثمارات في الغابات المزروعة بصفة رئيسية في بلدان تتسم بانخفاض غطائها الحرجي نسبياً (الجزائر والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسودان). وقد قُدّر متوسط المساحة التي زُرعت سنوياً بالغابات في أفريقيا خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٥ بنحو ٧٠ ٠٠٠ هكتار، أي أقل من ٢ في المائة من معدّل مزارع الغابات على صعيد العالم. وفي بلدان عديدة، انخفضت مساحة الغابات المزروعة في السنوات الأخيرة.

وباستثناء جنوب أفريقيا، تُنشئ وتدير وكالات حرجية عامة معظم الغابات المزروعة. والتوسع في زرع الغابات والإدارة المكثفة للإنتاج منها سيتوقفان إلى حد كبير على ربحيتها كما يتصورها القطاع الخاص، أخذاً في الاعتبار الطلب العالمي على المنتجات الخشبية. ويتطلب تحقيق الإمكانات في بعض البلدان إجراء تحسينات كبيرة في أطر السياسات والمؤسسات، بما يشمل ملكية الأراضي.

ونمو الطلب على الأخشاب قد شجّع على إقامة مزارع في معظم البلدان، وأصبحت الأشجار الموجودة خارج الغابات مصدراً متزايد الأهمية للأخشاب ولحطب الوقود (الإطار ٣). ومن المتوقع أن يقوى هذا الاتجاه في السنوات المقبلة. فإمكانية إقامة مزارع للإمداد بالأخشاب المستديرة الصناعية، إلى جانب معوقات الحصول على أراضٍ لإقامة غابات مزروعة كبيرة النطاق، هما عاملان شجعا الصناعات على الدخول في شراكات مع المجتمعات المحلية، مثلاً في جنوب أفريقيا. وتحسّن حيازة الأراضي ووجود تشريعات داعمة يمكن أن يعززا إلى حد كبير زرع الأشجار في مزارع، مثلما يحدث فعلاً في كثير من البلدان (منها مثلاً غانا وكينيا وأوغندا).

**الإطار ٣** | **الأشجار خارج الغابات**

تشكل الأشجار التي تُزرع في المزارع المحيطة بالمنازل، وفي المساحات الحرجية، وفي الأراضي المشاع، مصدراً هاماً للأخشاب وغيرها من المنتجات. ففي بلدان أفريقيا الغربية الموجودة في مناطق رطبة، مثل بوروندي ورواندا وأوغندا على وجه الخصوص، تلبي الأشجار التي تُزرع في الحدائق المنزلية معظم احتياجات الأسر المعيشية من حيث الحطب والأخشاب. وفي كثير من نظم المحاصيل النقدية، تُزرع الأشجار من أجل ظلها وتوفّر في نهاية المطاف أخشاباً، ومن أمثلة ذلك زراعة شجرة Grevillea robusta في مزارع الشاي في كينيا. وفي السودان، تُزرع إلى حد كبير شجرة أكاسيا السنغال (Acacia senegal)، وهي مصدر الصمغ العربي، في نظم الزراعة الحراجية، وإن كانت بعض المزارع التي تعمل آلياً قد شرعت أيضاً في زراعتها على نطاق أكبر في السنوات الأخيرة.

**المصدر:** FAO, 2003a

## المنتجات الخشبية: إنتاجها واستهلاكها والتجارة فيها

لقد أنتجت أفريقيا ١٩ في المائة من الأخشاب المستديرة العالمية في عام ٢٠٠٦. وزاد إنتاج تلك الأخشاب زيادة طفيفة خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٦، من ٥٦٨ مليون متر مكعب إلى ٦٥٨ مليون متر مكعب، أي ما يقابل تقريباً نسبة المساحة التي تشغلها الغابات. بيد أن الوقود الخشبي يمثل نحو ٩٠ في المائة من إنتاج الأخشاب المستديرة. وكلما ارتفعت درجة تصنيع الأخشاب، كلما انخفضت حصة مساهمة أفريقيا. ومن ثم، فبينما تؤمن أفريقيا أكثر من ربع الإنتاج العالمي من الوقود الخشبي، فإن حصتها من المنتجات الخشبية الأخرى منخفضة جداً (الجدول ٢).

وقد أنتجت جنوب أفريقيا نحو ٢٠ في المائة من الأخشاب المستديرة الصناعية الأفريقية في عام ٢٠٠٦، وكان معظمها من الغابات المزروعة. وأنتجت نيجيريا نسبة قدرها ١٣ في المائة.

وتُنتج أفريقيا الشمالية، بالنظر إلى محدودية مدى الغابات فيها وانخفاض إنتاجيتها، أقل من ٦ في المائة من الأخشاب المستديرة الصناعية الأفريقية، ومن ثم فإنها تعتمد اعتماداً شديداً على الواردات.

وفي السنوات الأخيرة، انخفض إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية من الغابات الطبيعية في معظم بلدان غرب أفريقيا، وزاد في بلدان أفريقيا الوسطى (الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون) نتيجة لمنح امتيازات كبيرة.

الجدول ٢

**إنتاج المنتجات الخشبية، ٢٠٠٦**

| الإنتاج | العالمي | أفريقيا | الحصة (٪) |
|---|---|---|---|
| الأخشاب المستديرة الصناعية (مليون متر مكعب) | ١ ٦٣٥ | ٦٩,٠ | ٤ |
| الأخشاب المنشورة (مليون متر مكعب) | ٤٢٤ | ٨,٣ | ٢ |
| الألواح الخشبية (مليون متر مكعب) | ٢٦٢ | ٢,٥ | ١ |
| لب الورق (مليون طن) | ١٩٥ | ٣,٩ | ٢ |
| الورق والورق المقوى (مليون طن) | ٣٦٤ | ٢,٩ | ١ |
| الوقود الخشبي (مليون متر مكعب) | ١ ٨٧١ | ٥٨٩,٠ | ٤٦ |

**المصدر:** FAO, 2008a.

وقد فرضت بعض البلدان قيوداً على تصدير الكتل الخشبية وذلك تشجيعاً لتصنيعها محلياً، ولكن هذا لم يحقق بالضرورة الهدف المنشود منه وهو إضافة قيمة. بل أدى، في أفضل الأحوال، إلى توظيف بعض الاستثمارات في التصنيع الأولي.

وقد زاد إجمالي القيمة المضافة من نحو ١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ (الشكل ٦). وحدثت الزيادات كلياً في إنتاج الأخشاب المستديرة؛ أما إضافة قيمة في تصنيع الأخشاب ولب الورق والورق فكانت راكدة.

ومن المتوقع أن ينمو إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية في العقدين المقبلين (الجدول ٣)، وستصبح بعض التحولات على الصعيد الإقليمي الفرعي أكثر وضوحاً. فحصة أفريقيا الجنوبية من إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية (الذي يُعزى إلى جنوب أفريقيا في المقام الأول) من المتوقع أن ترتفع، بالنظر إلى احتمال حدوث زيادات في قطع الأخشاب (لاسيما في أنغولا وموزامبيق). ومن المتوقع حدوث زيادات هامشية في أفريقيا الغربية وأفريقيا الشمالية؛ ومن المتوقع حدوث هبوط في أفريقيا الشرقية. وتبرز أفريقيا الوسطى كمنتج رئيسي للأخشاب المستديرة الصناعية. وسيتوقف

**الشكل ٦** القيمة المضافة في القطاع الحرجي

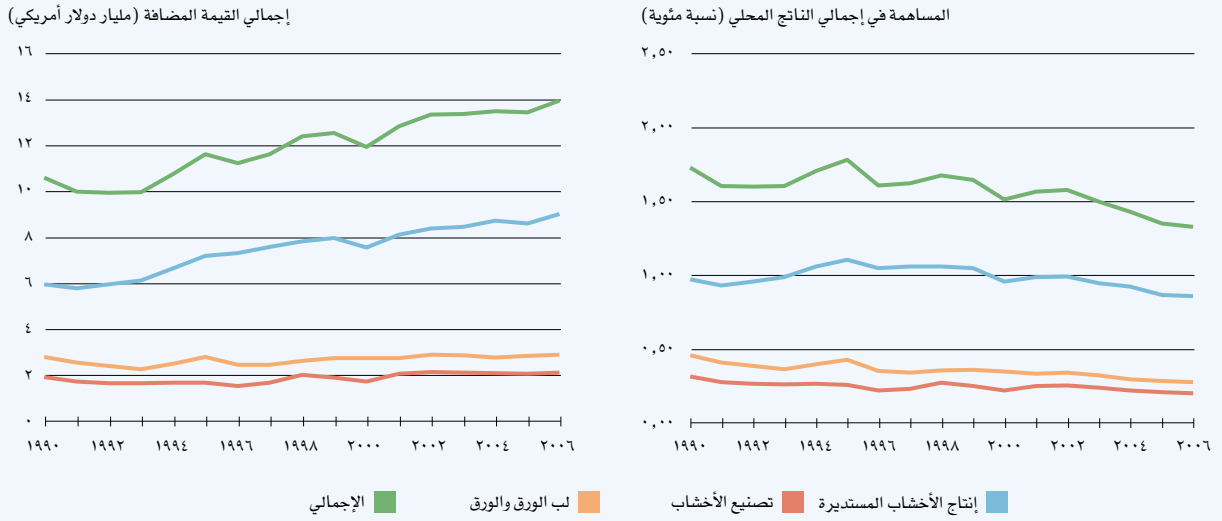


**ملاحظة:** التغيرات في القيمة المضافة هي تغيرات في القيمة الحقيقية (أي المعدّلة مراعاة للتضخم).
**المصدر:** FAO, 2008b.

الجدول ٣

## إنتاج المنتجات الخشبية واستهلاكها

| السنة | الأخشاب المستديرة الصناعية (مليون متر مكعب) | | الأخشاب المنشورة (مليون متر مكعب) | | الألواح الخشبية (مليون متر مكعب) | | الورق والورق المقوى (مليون طن) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإنتاج | الاستهلاك | الإنتاج | الاستهلاك | الإنتاج | الاستهلاك | الإنتاج | الاستهلاك |
| ٢٠٠٠ | ٦٩ | ٦٤ | ٨ | ١١ | ٢ | ٢ | ٤ | ٥ |
| ٢٠٠٥ | ٧٢ | ٦٨ | ٩ | ١٢ | ٣ | ٣ | ٥ | ٧ |
| ٢٠١٠ | ٨١ | ٧٧ | ١٠ | ١٥ | ٣ | ٤ | ٧ | ١٠ |
| ٢٠٢٠ | ٩٣ | ٨٨ | ١١ | ١٩ | ٤ | ٤ | ٩ | ١٤ |

**المصدر:** FAO, 2008c.

الجدول ٤

## حصة أفريقيا من تجارة المنتجات الخشبية، ٢٠٠٦

| الإنتاج | الواردات كنسبة مئوية من قيمة الواردات العالمية | الصادرات كنسبة مئوية من قيمة الصادرات العالمية | الواردات كنسبة مئوية من الكمية المستهلكة في أفريقيا | الصادرات كنسبة مئوية من الكمية المستهلكة في أفريقيا |
|---|---|---|---|---|
| الأخشاب المستديرة الصناعية | ٠,٧ | ٨,٤ | ١,٠ | ٦,٠ |
| الأخشاب المنشورة | ٣,٣ | ٣,٠ | ٤٥,٠ | ٢٣,٠ |
| الألواح الخشبية | ١,٤ | ١,٩ | ٤٥,٠ | ٣٧,٠ |
| لب الورق | ٠,٨ | ١,٠ | ٢٦,٠ | ٣٦,٠ |
| الورق والورق المقوى | ٢,٥ | ٠,٦ | ٥١,٠ | ١٢,٠ |

**المصدر:** FAO, 2008a.

تحقُّق الطلب المحتمل على حدوث زيادات في الدخل وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام.

وحصة أفريقيا في تجارة المنتجات الخشبية على صعيد العالم منخفضة إلى حد بالغ (الجدول ٤) وهي موجّهة إلى إنتاج أصناف ذات قيمة مضافة منخفضة (إلا في جنوب أفريقيا). والتجارة داخل الإقليم في المنتجات الخشبية منخفضة أيضاً. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٦، زاد مجموع قيمة صادرات أفريقيا من المنتجات الخشبية من ١,٦ مليار دولار أمريكي إلى ٤ مليارات من الدولارات الأمريكية، بينما انخفضت حصتها من المجموع العالمي (الذي يتجاوز الآن ٢٠٠ مليار دولار أمريكي). ويتوقف تحقُّق إمكانات أفريقيا في ما يتعلق بصناعة المنتجات الخشبية على تهيئة بيئة مواتية على صعيد السياسات والمؤسسات، وعلى تحسُّن قدرتها على المنافسة.

## الوقود الخشبي

تسيطر مصادر الطاقة التقليدية (الكتلة الحيوية بصفة رئيسية) على قطاع الطاقة، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تحصل نسبة لا تتجاوز ٧,٥ في المائة من سكان الريف على الكهرباء (World Energy Council, 2005). ومع استمرار انخفاض دخل الأسرة المعيشية والاستثمار في إيجاد بدائل مناسبة، من المرجح أن تظل الأخشاب مصدراً هاماً للطاقة في أفريقيا في العقود المقبلة (FAO, 2008d). وقد أشارت التنبؤات التي وُضعت في عام ٢٠٠١ إلى حدوث زيادة بنسبة قدرها ٣٤ في المائة في استهلاك الوقود الخشبي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ (الشكل ٧). بيد أن الارتفاع في أسعار الوقود في العامين الماضيين يشير إلى أن هذه الزيادة من المحتمل أن تكون أكبر حتى من ذلك. ومن المرجح أن تنخفض حصة الوقود الخشبي في مجموع إمدادات الطاقة، ولكن العدد المطلق للناس الذين يعتمدون على الطاقة الخشبية من المتوقع أن ينمو (FAO, 2008d).

**الشكل ٧** استهلاك الوقود الخشبي

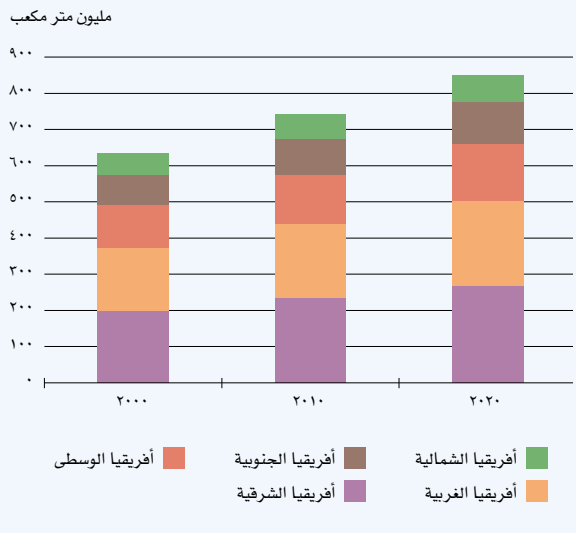


**المصدر:** FAO, 2003b.

وعلى الرغم من أن العرْض والطلب على الوقود الخشبي متوازنان على المستوى الإجمالي، توجد مناطق تشهد عجزاً حاداً، مما ينجم عنه إزالة الغابات بطريقة غير قابلة للاستدامة، لاسيما حول المراكز الحضرية. وقد حاولت معظم البلدان تعزيز العرض من خلال تحسين إدارة الغابات والأراضي الحرجية وإقامة مزارع للوقود الخشبي، وحاولت تلك البلدان الحد من الطلب بالترويج لأجهزة طهي الطعام الأكثر كفاءة ولأنواع بديلة من الوقود.

وقد أدى الاهتمام العالمي بالوقود الحيوي نتيجة لارتفاع أسعار الوقود الأحفوري إلى زيادة الاستثمارات في تنمية الوقود الحيوي، مثلاً من خلال زرع أنواع "الجاتروفا". وليس من المؤكد ما إذا كانت هذه الاستثمارات ستوفر حلاً طويل الأجل لمشاكل الطاقة في أفريقيا، وتوجد شواغل متزايدة بشأن الانعكاسات السلبية للوقود الحيوي على الأمن الغذائي.

## المنتجات الحرجية غير الخشبية

تُستخدم المنتجات الحرجية الأفريقية غير الخشبية (الصمغ والراتينجات، العسل وشمع النحل، مواد الصباغة والدباغة، الخيزران والراتان، لحوم الطرائد، العلف وعدد كبير من النباتات الطبية) من أجل المعيشة إلى حد كبير ويتجَّر بها بشكل غير رسمي. ومن ثم، فإن مساهمتها في كسب العيش وأهميتها المحلية تفوقان ما يبدو من الإحصاءات الرسمية (Shackleton, Shanley and Ndoye, 2007).

ومع تزايد فرص التجارة المحلية والإقليمية والدولية، يشهد قطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية في أفريقيا تغيرات يمكن إدراكها. إذ يتزايد وضع الحكومات الأفريقية سياسات وتشريعات ترمي إلى إضفاء الطابع الرسمي على سلاسل قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية. ويتسم بأهمية

**الإطار ٤** منتجات التجميل المصنوعة من زيت شجرة "شي"

تمثل مستحضرات التجميل، كالزيوت والكريمات والصبغات، أحد أسرع الأسواق العالمية للمنتجات الحرجية غير الخشبية بروزاً. وزيت شجرة "شي"، المشتق من ثمرة شجرة "شي" (*Vitellaria paradoxa* أو *Butyrospermum parkii*) التي تُعرف عادة باسم "karité"، هو أحد أكثر العناصر شعبية في مجال رعاية الجلد حالياً. وشجرة "شي" لا توجد سوى في حزام منطقة الساحل في أفريقيا، ويقدّر أن ٣ ملايين امرأة أفريقية ريفية يعملن في تصدير منتجات "شي"، التي قُدّرت قيمتها بما يبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي بوركينا فاسو، تُعتبر "karité" ثاني أكبر الصادرات بعد القطن، وتركز مشروعات عديدة على تنمية القطاع. وعلى سبيل المثال، ينظّم مشروع "Karité" في بوركينا فاسو اتحادات للنساء المحليات التي يقمن بجمع وتصنيع جوزيات "شي" و"karité" من أجل الأسواق الدولية. وبالنظر إلى أن النساء يقمن بإدارة العمليات الخاصة بهن، فإن الأنشطة تمتثل عادة لشروط "التجارة العادلة". وعلاوة على ذلك، تستند أغلبية المشروعات القروية الصغيرة التي يدعمها برنامج "TREE AID" في بوركينا فاسو إلى "karité".

**المصادر:** FAO, 2007a; USAID, 2008.

خاصة في هذا الصدد ظهور أسواق"للأغذية العرقية"، والنباتات الطبية، والسلع الطبيعية أو العضوية، مثل العسل وشمع النحل وزبدة الشيا (الإطار ٤). وثمة منتجات عديدة يُتَّجر بها قطرياً ودولياً تشمل القطاعين غير الرسمي والرسمي. فعلى سبيل المثال، قد يظل جمع الأخشاب من البرية باقياً في القطاع غير الرسمي، بينما يظل التصنيع والتجارة باقيين في القطاع الرسمي.

وبالنظر إلى وجود طائفة متنوعة واسعة من المنتجات والاستخدامات النهائية، من الصعب وضع تنبؤ قابل للانطباق على نطاق واسع، ولكن من المحتمل أن تشمل التوقعات ما يلي:

- الاستهلاك المعيشي لمعظم المنتجات، مع إيلاء قدر ضئيل من الاهتمام لإدارة الموارد؛
- الاستغلال المفرط لبعض الموارد البرية التي تُجمع من أجل المنتجات التجارية، واستنفادها؛
- حدوث مزيد من الضغط على موارد لحوم الطرائد نتيجة لتزايد السكان؛
- زراعة وتصنيع عدد صغير من المنتجات على نطاق منزلي وتجاري من جانب منظمي المشاريع أو المجتمعات المحلية؛
- تزايد الطلب من أسواق خاصة على منتجات مصدّق عليها بشهادات تمثّل التجارة العادلة (Welford and Le Breton, 2008).

**الإطار ٥** أسواق الكربون في أفريقيا: نظرة عامة

- المجموع العالمي لمشروعات آلية التنمية النظيفة المسجلة حتى ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٨: ١٠٦٨
- مشروعات آلية التنمية النظيفة في أفريقيا: ٢٥ (٢,٣ في المائة من الإجمالي)، معظمها في جنوب أفريقيا (حيث تُعتبر القدرة المؤسسية متطورة بشكل جيد نسبياً)
- مشروعات التشجير/إعادة التشجير الموافق عليها في أفريقيا: لا توجد (في العالم:واحد [في الصين])
- حصة أفريقيا في أسواق الكربون الطوعية: ٢ في المائة من الحجم المتداول في عام ٢٠٠٧، مع أعلى الاستحقاقات سعراً بسبب ارتفاع تكاليف الإجراءات
- حصة أفريقيا في أسواق الكربون الطوعية في ما يتعلق باستخدام الأراضي، وتغيُّر استخدام الأراضي، والحراجة في عام ٢٠٠٧: ٥ في المائة من المجموع العالمي

**المصدر:** Hamilton et *al.*, 2008.

## الخدمات البيئية للغابات

في إطار سيناريو "سير الأمور كالمعتاد"، من المرجح أن يستمر فقدان التنوع الحيوي للغابات. وينبغي أن تستند الجهود الرامية إلى انحسار هذا الوضع إلى نجاحات مبادرات الإدارة الجماعية مثل برنامج إدارة المناطق المشاع لموارد السكان الأصليين في زمبابوي (Frost and Bond, 2008). ومن اللازم أيضاً معالجة الحفاظ على التنوع الحيوي خارج المناطق المحمية وإدماجه في الأنشطة الاقتصادية الأساسية.

وتغطي المناطق المحمية حالياً نحو ٣٢٠ مليون هكتار (١١ في المائة من مساحة أراضي الإقليم)، ولكن استثمار أفريقيا وتوظيفها أشخاصاً في مجال إدارة الحدائق العامة ما زالا هما الأقل في العالم. ومن بين التحديات الرئيسية في ما يتعلق بإدارة المناطق المحمية تزايد التعارض بين البشر والحياة البرية (FAO, 2008e) والنزاعات على استخدام الأراضي، التي كثيراً ما تزداد سوءاً في حالة حدوث جفاف. وفي كينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، بين بلدان أخرى، تشارك المجتمعات المحلية في إدارة المناطق المحمية أو مرافق السياحة مقابل حصولها على حصة من الدخل. ولم يترسخ حتى الآن في أفريقيا تأجير المناطق المحمية بغرض إدارتها.

وستكون لتغير المناخ تأثيرات كبيرة على الاقتصادات الأفريقية وعلى قطاع الغابات. وتتيح آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو، والمبادرات الأخيرة الرامية إلى خفض الانبعاثات من إزالة الغابات، وتدهور الغابات فرصاً تمويلية جديدة. وحتى الآن لم تستفد أفريقيا كثيراً من آلية التنمية النظيفة أو من أسواق الكربون الطوعية (الإطار ٥)، مما يشير إلى الحاجة إلى بذل جهود قوية لمعالجة قصور القدرة التقنية والمعوقات على صعيد السياسات والمؤسسات إذا كان المراد للإقليم أن يكون قادراً على الاستفادة من مبادرة خفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها.

والمناطق الريفية والحضرية على حد سواء في عديد من البلدان الأفريقية تعاني ندرة شديدة في المياه، ومن المتوقع أن تزداد تلك الندرة سوءاً مع تزايد الطلب. فقد أسفر سوء إدارة مستجمعات المياه عن حدوث تغريُّن شديد وتضاؤل قدرة التخزين في كثير من الخزانات. وتجزؤ المسؤوليات وتعارُض الاستخدامات هما العائقان الرئيسيان في إدارة مستجمعات المياه، لاسيما بالنسبة لمستجمعات المياه العديدة العابرة للحدود في الإقليم. وتتمثل التحديات الرئيسية في إتباع نهج الاستخدام المتكامل للأراضي ووضع ترتيبات مؤسسية تربط بين مستخدمي الأراضي أعلى المجرى ومستخدمي المياه أسفل المجرى.

وقد بدأ يتزايد الآن فقط الاهتمام بإتباع نهج سوقي لتقديم خدمات مستجمعات المياه. فالإقليم لا يوجد فيه سوى برنامجين اثنين فقط لتقديم مدفوعات مقابل الخدمات البيئية يشملان مستجمعات المياه، وكلاهما موجودان في جنوب أفريقيا، ولا يستند أي منهما استناداً صارماً إلى الأسواق، لأنهما يعتمدان على الإيرادات الضريبية العامة. وثمة مبادرات أخرى عديدة قيد التخطيط. وتتمثل التحديات الرئيسية لهذه المخططات في عجز المستخدمين عن دفع مقابل خدمات مستجمعات المياه، وارتفاع تكاليف المعاملات، وأوجه قصور المؤسسات (Dillaha et *al.*, 2007).

ويطال التصحر وتدهور الأراضي معظم البلدان الأفريقية ومن المتوقع أن يزداد ذلك مع تغير المناخ، وتوسّع عمليات الرعي، وتزايد الضغط من أجل زراعة الأراضي الحدية. والأشجار المزروعة في مصدات الرياح والأحزمة الواقية تحمي الأراضي الزراعية والبنية الأساسية. ويتطلب التصدي للتصحر وتدهور الأراضي اتباع نهج متكامل في ما يتعلق بالزراعة

وتربية الحيوان والحراجة، على النحو المتبع في مشروعات إقليمية وإقليمية فرعية مثل مبادرة الجدار الأخضر للصحراء الكبرى (انظر UNU, 2007) وشراكة TerrAfrica (TerrAfrica, 2006). وبلدان الإقليم جميعها تقريباً موقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأعدت خطط عمل قطرية (بدعم خارجي في كثير من الحالات). بيد أن المعوقات الاقتصادية والمؤسسية تحد من قدرة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية على التصدي للتحديات بطريقة منهجية.

وتساهم مساهمة كبيرة في الاقتصادات الأفريقية السياحة الطبيعية ومبادرات السياحة البيئية التي يقودها القطاع الخاص والمجتمع المحلي، والتي تتمحور بالدرجة الأولى حول المناطق المحمية. فالحياة البرية الغنية مصدر رئيسي للدخل والعمالة. وتوجد لدى أفريقيا إمكانات كبيرة للاستفادة من النمو في السياحة العالمية. بيد أن الاتجاه العام لمواصلة إزالة الغابات واستمرار تدهورها معناه تضاؤل عرض الخدمات البيئية النابعة من الغابات. ويتوقف على التكاليف التي ينطوي عليها الأمر ما إذا كانت زيادة الوعي بالخدمات البيئية التي تقدمها الغابات الأفريقية ستؤثر على حفظها.

## الموجز

تنطوي حالة الغابات في أفريقيا على تحديات هائلة تعكس المعوقات الأكبر التي تواجهها القارة والمتمثلة في انخفاض الدخل، وضعف السياسات، وقصور المؤسسات المتطورة. وتوجد قصص نجاح، لكنها ما زالت قصصا مفردة بسبب الضعف الاقتصادي والمؤسسي الأساسي. ومن بين العقبات ما يلي:

- شدة الاعتماد على الموارد من الأراضي والموارد الطبيعية وقلة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والمهارات والبنية الأساسية؛
- انخفاض مستوى إضافة القيمة في الاقتصاد، بما يشمل قطاع الغابات؛
- ضخامة القطاع غير الرسمي، النابعة من أوجه الضعف في القطاع العام وفي آليات السوق.

والتركيز على المنتجات والخدمات الفريدة المطلوبة محلياً وعالمياً وتعزيز المؤسسات المحلية يمكن أن يكونا وسيلتين هامتين للتصدي لاستنفاد موارد الغابات. وينبغي أن تبني هذه الجهود على التجربة الناجحة المتعلقة بإدارة الموارد إدارة مستدامة ومحلية تحقّق التكامل بين الزراعة وتربية الحيوان والحراجة، وتستفيد من المعرفة المحلية. ويتيح تنامي الطلب على الخدمات البيئية – لاسيما التنوع الحيوي وعزل الكربون – فرصة خاصة لأفريقيا.